بالذات، أي بعد الحرب مباشرة. ففي بيان رئيس الحكومة بن – غوريون حول تركيب حكومته وبرنامجها، الذي أدلى به أمام الكنيست بتاريخ ٨ اذار (مارس) ١٩٤٩، لا نجد أية اشارة إلى أوضاع اللاجئين او إلى حقوقهم، بل نجد حديثاً عن «السعي نحو حلف يهودي – عربي (تعاون اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي مع البلدان العربية) في اطار الأمم المتحدة، دون أن يكون هذا الحلف موجهاً ضد أي طرف»[٤]. ومنذ ذلك الوقت، لم تذكر القضية الفلسطينية في برامج أي من الحكومات التي شكلت في اسرائيل، حتى ما بعد حرب ١٩٦٧.

رفض الحقوق السياسية للفلسطينيين

كان رفض حقوق الفلسطينيين السياسية الاساس الثاني الذي استند إليه موقف اسرائيل من الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨. فقد درجت اسرائيل على اعتبار قضيتهم مشكلة لاجئين أفرزتها الحرب، كقضايا اللاجئين الاخرى التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعلها تقصر التعامل مع المشكلة على اعتباراتها الانسانية، دون التطرق إلى وجهها السياسي.

وقد طبقت إسرائيل سياستها هذه القائمة على معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية لنهر الأردن بعد حرب ١٩٤٨، بالاتفاق مع الملك عبدالله، في ذلك الحين، وذلك بالسكوت عن ضم هذه المنطقة الى المملكة الأردنية، وفق القرار الذي صدر في مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. وقد كان هذا الضم أفضل لاسرائيل من احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها. فتعليقاً على القرار المذكور، الذي صادق عليه مجلس النواب الأردني في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠، اكتفت الحكومة الاسرائيلية بإصدار بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسمها، يعتبر عملية الضم «خطوة من طرف واحد لا تلزم اسرائيل بأي شكل من الأشكال. [واسرائيل] مرتبطة بالمملكة الأردنية الهاشمية باتفاقية الهدنة [لسنة ١٩٤٩]، وهي مصرة على تنفيذها حرفياً. وان هذه الاتفاقية لا تتضمن أية تسوية سياسية نهائية، ولا يمكن تحقيق تسوية كهذه دون مفاوضات وعقد سلام بين الطرفين. لذلك ينبغي أن يكون معلوماً أن مسالة مستقبل المناطق العربية الواقعة غربي نهر الأردن، ما زالت مفتوحة بالنسبة لاسرائيل»[٥]. وباستثناء هذا البيان، لم يصدر عن الحكومة الاسرائيلية أي رد فعل اخر، ولم تبادر، أبداً، الى طرح هذه القضية للبحث في الكنيست؛ الأمر الذي يشير الى رغبتها في التقليل من أهمية هذه المسالة بهدف التعتيم على موافقتها الضمنية على عملية الضم. وقد أوضح ذلك بجلاء رد وزير الخارجية موشي شاريت على بيان المعارضة في الكنيست، التي أدانت عملية الضم واتهمت الحكومة علناً بالموافقة عليها[٦]؛ اذ اكتفى شاريت بإعادة تكرار البيان، المذكور سابقا، الذي اعلنه المتحدث باسم الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي دوافع الحكومة الاسرائيلية في تلك الفترة، للسكوت، أو للموافقة الضمنية «المؤقتة» – كما ظهر خلال الوقت، وبالتحديد أثناء حرب ١٩٦٧ – على ضم الضفة الغربية الى الأردن، أي إلى تفضيل العامل